ووجبت لاحدهما من جهة وهو هنا ما من وصفه بالكفر مع
علمه بما هو عليه من الاسلام فقوله واحتمال العذر اكفر ظاهر
وقوله واظهر ليس في محله كما تقرر وقوله وانما يصح المعنى الذي
ذكره الى اخره يرد بما علمته مما هو غني عن الاعادة وقوله واما
المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة وعدمها
لا شغل لنا بها واذا تقرر لك تكلم بالكفر بما تجده في كتاب
وعلمت ان ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن المتولي هو الحق
الذي لا محيد عنه وان كلام رجع من الاصحاب صريح في كفر قائله
مطلقا وان ما مر من عبارة الاذكار وشرح مسلم وغيرهما
لا يخالفه فلم لك اما ما افتيت به في ياعديم الدين حتى
ظاهرا لا يسع احدا انكاره وان من انكره فقد انكر على هؤلاء
الائمة الذين هم ابائنا في الدين لكن المعترضون علي لا يحترمون
احدا من المتاخرين ولا من المتقدمين فلي بهم اسوة ولله
الحمد على ذلك فان قال لاخر ياعديم الدين تقول له ما الذي
اردت بذلك فان قال اردت انا ما هو عليه من الدين لا يسمى
دينا قلنا له قد كفرت فانا نلزمك الاخر بما عتقك وان قال
اردت انه لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا له لا كفر عليك
لكن عليك التعزير لسوء ادبك اللائق بك وان قال لانه لي
قلنا له فهل تعتقد انه يحل لك ان تقول له ذلك فان قال
نعم قلنا له كفرت اذ كان ذلك مما لا يخفى عليك بناء على ما مر
وان قال لا استحل ذلك وكان مما يخفى عليه ذلك قلنا عليك

التعزير

التعزير لانك ارتكبت معصية ليست كفرا والى هذا التفصيل
كله للمستفاد مما قررته في ياكافر امنت بقولي في الجواب السابق
بل ربما يكون قوله ياعديم الدين كفرا واذا تمهدت حقيقة
ما اجبت به فلنرجع الى رد كلام المعترضين وهو لو كان كله
وكونه بالخيال اشبه غنيا عن الرد لكن في ضمن رده فوايد فاما
قول من قال هذا الافتاء كفر اقتضاياه ان قايل هذا اللفظ
يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فيرد عليه
بامور منها ان دعواه اقتضاء قولي ربما الى اخره بالكفر مطلقا
مجازفة وحمل بعد لولا ت الالفاظ فان معلول ربما ان لحالة
يكون فيها كفرا وحالة لا يكون فيها كفر وهذا جلي واضح فلا
نطيل فيه لان الكلام فيه لا يليق بهمة المصنف المبني على غاية
من الاتقان والتحرير ومنها ان احتجاجه بما ذكر لم تكفره
صريحا فانه كفر مسلما من غير تاويل لان المفتي اذا افتى بحكم
فلا يخلو اما ان يكون حقا او خطا فان كان حقا فلا كلام في تكفير
مكفره وان كان خطا فكذلك وان قصد الخطا لانه لا يتهم
تكفير احد بعينه اذ المفتي لا يتفق على احد معين والبحث من
جزافه كيف يكفر غيره ويستدل بما يكفره به نفسه فان قلت
فلم ذكرت هذه الاشارة تخفيفة ولم لم تفصل في الجواب كما
فصلت هنا والا طلقت القول بالحرمة كما في الاذكار قلت
ايثار الاختصار وحذرا من الوقوع في ورطة الاطلاق
فان النووي قال في اداب المفتي من الروضة واذا كان في

Copyright King Saud University